

# الخلفية الطائفية والدستورية للصراع بين «التيار»



الزامة بين بزّي وباسيل من إفرارات الطائف وموارض فشله في إصلاح نظام الحكم (هينم الموسوي)

أو سليم الحز في عهد سركيس) برئيس حكومة «طرطور»، أي الأداة الطيعة بيد الرئيس (مثل سامي الصلح في عهد كميل شمعون أو شفيق الوزان في عهد إلياس سركيس وأمين الجميل). سركيس كان أيضاً رئيساً ضعيفاً مفتقراً للقاعدة الشعبية، فاعتمد على النظام السوري حتى 1978 ثم سلم مقدرات الحكم لبشير الجميل بعد ذلك. جبران باسيل يريد أن يغيّر موقع الرئاسة اللبنانية ويعيده إلى زمن ما قبل الطائف. لكن يحول دون ذلك معوقات عدّة بات أدري بها. ميشال عون لا يفتقر إلى الزعامة الشعبية، لكنها لا تنتقل عن طريق المصاهرة. يحاول باسيل أن يعوّض عبر استشارة طائفة للجمهور، والاستشارة الطائفية هي الملاذ الضروري لفقد الشعبية في لبنان. لكن باسيل اكتشف (ربما بسبب طموحه الرئاسي أو من أجل تحقيق منجزات للعهد) أن موقع الرئاسة وحده لا يقرّر، كما قد يكون اكتشاف أن إمكانية التمتع بتحالف ماروني-شيعي وماروني-سني في أن هي من المحال. باسيل تحمّس لسنوات لفكرة تأجيج العصب الانتخابي في المغتربات، لعل ذلك يضفي على زعامته إضافة طائفية لما يحمله هذا العامل من دغدغة للمطموحات الطائفية لمن يرغب في عكس مسار التغيير الديموغرافي التاريخي لمصلحة المسلمين (في منطق النظام الطائفي). زعماء الطائفية المارونية أدركوا «الخطر الديموغرافي المسلم» (بنفس عنصرية الخوف الإسرائيلي ممّا يسمونه هناك القبلة الديموغرافية الفلسطينية)، وتعاملوا معه بوسائل عدّة، منها فرض نظام الأرجحية المارونية بالقوة المسلحة (بدأ ذلك في حرب 1958 قبل أن تنشأ ذريعة «محاكمة التوطين الفلسطيني») كان تهجير الشيعة من بيروت الشرقية وتهجير السنة من حي بضيون في الأشرافية كانا أيضاً بدافع محاربة التوطين. سخا النظام اللبناني في تجنيس المسيحيين من الفلسطينيين (لقد اعترض «التيار الوطني الحر» أخيراً على تجنيس فلسطينيين وطالب بحرمانهم الحق الاقتراعي، وهو كان بذلك يعني أن المسلمين من الجنسين الفلسطينيين يجب أن يُحرموا الاقتراع، لا الجنسين الفلسطينيين المسيحيين).

## أسعد أبو خليك \*

من حسنات انسحاب النظام السوري من لبنان أنه كشف النظام السياسي على حقيقته هزلاً سقيماً وغير قابل للاستمرار. لم تعد حجة التدرّج بالنظام السوري تسري في تفسير سوء النظام اللبناني، وإن كان هناك من يروّج لفكرة أن المخابرات السورية (أو الإيرانية) هي التي تتحكّم بالمصير اللبناني وتخلق أزماته. لقد حظي اتفاق الطائف برعاية سعودية - سورية - أميركية أوكلت إلى النظام السوري ضبط إيقاع العلاقة بين مختلف الرئاسات والوزارات والزعامات. وضبط الإيقاع هذا لم يكن ناجحاً دوماً، إذ إن الصراعات بين الزعماء لم تكن نادرة، بل كانت الصراعات بين أجنحة النظام السوري تنعكس صراعات بين زعماء لبنان أو العكس. لم يكن ممكناً قياس حيادية الطائف بوجود المسيطر السوري لأن قدرة الأطراف المحلية على إدارة السياسة كانت محدودة بدرجات متفاوتة، ولأن النظام السوري كان يستطيع أن يفرض تسويات من خارج الدستور والقانون، لو أراد. لا، بل إن زعماء لبنان في تلك الفترة، خصوصاً رفيق الحريري، كانوا يستجدون بالنظام السوري وأجهزة مخابراته لتقوية مواقعهم ولتعديل الكفة لمصلحتهم على حساب زعامات وقيادات منافسة.

نحن نستطيع اليوم بعد أكثر من عشر سنوات على انسحاب النظام السوري من لبنان أن نحكم على إخراج الطائف إن الأزمة التي استجدت بين نبيه بزّي وجبران باسيل هي من إفرارات الطائف، ومن عوارض فشله في إصلاح نظام الحكم في لبنان. إن سياق الطائف كان مغايراً للسياق الحالي للحياة السياسية في لبنان وللنظام الإقليمي العربي. تغيّر السياق يغيّر نمط نظام الحكم في لبنان. لقد توصل نواب لبنان (البعيدون جداً آنذاك عن المزاج الشعبي العام) إلى اتفاق على أساس أن الانشطار الأساسي بين اللبنانيين هو طائفي لا مذهبي أو طنقي. لم يحاول النواب العمل على التعاطي مع الأسباب الطائفية لاندلاع الصراع الأهلي في لبنان عام 1975، واكتفوا بعنوانين عامة للإصلاح خصوصاً أن الحركة الوطنية اللبنانية كانت منقرضة لأسباب أكثرها ذاتية، فيما كانت القيادات النافذة في بيروت الشرقية في حالة صراع عنيف، واختصر نواب لبنان (بمباركة سورية وسعودية) المواضيع في هوية لبنان («المشاركة» الإسلامية في الحكم وفي العلاقة اللبنانية السورية. لكن السياق الحالي يخلو من راع ومُدبّر صارم قادر على فرض الإرادة متى شاء. أي إن زعماء لبنان متروكون ليحلوا مشكلاتهم بأنفسهم. لكن النظام الديمقراطي العادي يُفترض (نظرياً) أن يكون قادراً ذاتياً على خلق وسائل تعبير ومؤسسات تشريعية لها سلطة الفصل بين السلطات والزعامات. لكن هذا ليس لبنان.

لقد وصل جبران باسيل إلى السلطة بصحبة ما يُسمّى «الزعيم الماروني القوي». هذا المصطلح يعود إلى حقبة شارل حلو (1964 - 1970). لم يكن للحلو قاعدة شعبية يعتمد عليها، وكان هو الحل الوسط بعد أن رفض فؤاد شهاب رغبات فريقه للتجديد. فكان الحلو يعتمد بداية على المكتب الثاني (صاحب الولاء الأول لفؤاد شهاب) لكن الثقة بينه وبين «المكتب الثاني» تخلصت، فاعتمد في المرحلة الثانية من عهده (خصوصاً بعد عام 1967) على الحلف الثلاثي الذي اكتسح انتخابات 1968 (بتأييد من الغرب وقسم من «المكتب الثاني» الذي عادي المقاومة الفلسطينية أكثر ممّا عادي خصوم فؤاد شهاب). فرنجية مثلّ الزعيم الماروني القوي لكنه أيضاً قرّر بعد فشل الجيش في ضرب المقاومة في ربيع 1973 أن يستعين بـ«الكتائب» و«الأحرار» بالإضافة إلى الجيش لفرض ليس فقط إرادة النظام ضد المقاومة بل لقمع المعارضة اللبنانية الداخلية أيضاً (الإسلامية واليسارية على حد سواء). والزعيم «الماروني القوي» كان سلطاناً في نظام ما قبل الطائف. صحيح أنه كان يحتاج إلى رئيس وزراء مسلم سني، لكن لم يكن في يد رئيس الوزراء أساليب أو وسائل مواجهة. كان رئيس الجمهورية يستبدل رئيس الوزراء ذا القاعدة الشعبية (مثل عبد الله اليافي أو صائب سلام أو رشيد كرامي

وعن كراهياته الطائفية البغيضة. واختار باسيل مرور أتمام على خطابه أمام الجامعة العربية كي يناقض كل ما جاء فيه ويصرّح (لـ«المليادين») بعدم وجود أيديولوجية عداء ضد العدو عند تياره، وأن لدولة الاحتلال الحق في الوجود بأمان وأن لا مشكلة في وجودها. لا، بل زاد على ذلك بأن لام حزب الله على عدم بناء الدولة في لبنان كأن الحزب منعه من إيصال الكهرباء إلى المنازل، أو تحسين شبكات الهاتف أو محاكمة فساد الحزبية.

ترافق موقف باسيل (باللغة العامية وخلافاً للخطاب المقروء بالفصحى في الجامعة العربية) مع مواقف له داخل مجلس الوزراء في الدفاع المستميت عن عرض فيلم «ذا بوست» و«حدر من «جرصة» أمام الغرب لو مُنع الفيلم. ومقدمة نشرة أخبار محطة التّيار ذهبت بعيداً في التنديد بالمنع رافعة شعارات بزّاقة عن الحريات. والأحدث في بعض المحطات أخذت طابعاً طائفيّاً كالعادة في تصنيفات عن ثقافات متعدّدة بين اللبنانيين وأن «المجتمع المسيحي» لا يقبل المنع (كما أن لغة الاستعلاء الطائفي ضد جمهور «أمل» لم تغب). لكن، لماذا لا تقابل قوائم المنع الدينية والاجتماعية التي تصدر عن «المركز الكاثوليكي للإعلام» - الاسم وحده يجب أن يثير الاعتراض - بالتنديد والاعتراض والإصرار على الحريات؟ هناك ضخ لثقافة التطبيع والسلم مع العدو وقد ساهم فيها جبران باسيل. وباسيل حاول أيضاً أن يعيد طرح الكانتونات عبر «القانون الأوثوكسي» لكن ذلك لم يسر، وأسهب في الحديث عن الهوية المشرقية المتميزة عن الهوية العربية؛ أي عدنا إلى ما قبل الطائف. لكن باسيل يصطدم في طموحاته المزدوجة، أي تعزيز موقع رئيس الجمهورية وبناء زعامة خاصة به خارج المصاهرة، بحقيقة لبنان. باسيل (وكل الطبقة السياسية) يصر على المناصفة مع ازدياد عدد المسلمين في البلد، ما يتناقض مع جوهر الديمقراطية. إن المناصفة تعني أن هناك (بناء على المناطق والطوائف) من له أوزان في أصواته تفوق أوزان أصوات غيره من المواطنين لأنه ينتمي إلى طائفة تخشى زعاماتها على تناقص عددها (لأسباب عدة منها تشجيع من دول الغرب التي تتجعب كلها سياسات هجرة صارخة في طائفتها؛ ما قاله دونالد ترامب عن تفضيل مهاجرين مسيحيين من الشرق الأوسط لا يختلف البيّة عن سياسات الهجرة الأميركية على مدى عقود طويلة). إن التغيير المستمر في التركيبة الديموغرافية للبنان، التي لا يرى النظام السياسي إلا الطوائف فيها، يعني أن هناك مواطنين يفقدون المزيد من قوتهم الاقتراعية فيما تزداد القدرة الاقتراعية لمواطنين آخرين بناء على الطائفة. هذا يجب أن يكون متوافقاً مع الوعد الدستوري بالمساواة. والذين

يرفضون الكوتا النسائية يتمسكون بقوة بالمنصفة، وهي أعلى مراحل الكوتا، لأنها تأخذها للنصف. أما نبيه بزّي، فصراعه مع باسيل هو على السلطة في بلد لم تتوضّع الفروق والميزات لأصحاب الرئاسات. إن الطائف نبع من زمن لم يكن فيه صراع مذهبي بين السنة والشيعة، وكان لبنان ما قبل الحرب يختصر المطالب الإسلامية بـ«المشاركة» التي عنت مشاركة رئيس الحكومة لرئيس الجمهورية للسلطة التنفيذية. لكن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالفريق الإسرائيلي الذي كان صاحب العناوين الطائفية في رسم شخصية النظام أدت إلى زوال الدور المؤثر لرئيس الجمهورية. وميشال عون الذي أطلق حركته تحت عناوين إصلاحية بعد أن تسلّم سلطة أمين الجميل في المقلب الآخر من بيروت عاد وتوجّه بخطاب طائفي لجمهوره أثناء وبعد انعقاد الطائف عندما حذر من الخسارة التي ستلحق بموقع رئيس الجمهورية. المشاركة عزّزت موقع رئيس الحكومة الذي أثبت، من عهد رفيق الحريري خصوصاً، أن السلطة التنفيذية لا تتخذ القرارات «مجمعة»، وإنما يختصر رئيس الحكومة السلطة التنفيذية كما فعل فؤاد السنيورة عندما خرج الوزراء الشيعة من الحكومة. ولو خرج غيرهم، لكان السنيورة سيستمر في اتخاذ القرارات والحكم لأنه اعتمد في ذلك على دعم دول الغرب ودول الخليج، التي أصبحت بعد خروج الجيش السوري من لبنان السلطة الراعية للسلطة المؤثرة في لبنان.

الطائف، ما دامت حسابات الزعامات الطائفية هي بالطوائف ومراكزها، لم يجعل رئاسة المجلس سلطة مؤثرة، لكن رئيس المجلس لم يعد يحتاج أن يخوض انتخاباته مرّة كل سنة. وكانت السلطة في زمن السيطرة السورية بيد رفيق الحريري في معظم سنوات حكمه، وهو لم يصطدم مع إميل لحود إلا لأن الأخير لم يقبل البيع على طريقة من سبقه في الرئاسة. وكان شدّ الحبال بين الرؤساء الثلاثة ينتهي لمصلحة الحريري في الغالب إلى أن تغيّر ذلك في عهد بشّار الأسد، حيث خسر الحريري رعايته في المخابرات السورية ووزارة الخارجية. لكن اغتيال الحريري أفرغ السلطة التنفيذية من سلطانها، وأصبح الرؤساء بعده أقل تأثيراً بسبب شخصية الحريري واعتماده على عناصره الثلاثة في الحكم: المال والدعم الخارجي (المتنوع) والتأجيج الطائفي عندما تدعو الحاجة الانتخابية. لكن عهد ميشال سليمان أتاح لنبيه بزّي البروز كالحاكم الأقوى ليس بفعل صلاحيات الدستور وإنما بفعل الفراغ الذي أحدثته غياب المنافس في شخصية رفيق الحريري وبفعل نفوذ بزّي العميق في أجهزة الدولة. وجبران باسيل اصطدم ببزّي لأن الأخير كان حاكماً بامرّه في عهد ميشال سليمان. وشخصية

## السياق الحالي يخلو من راع ومُدبّر صارم قادر على فرض الإرادة، وزعماء لبنان متروكون ليحلوا مشكلاتهم بأنفسهم

لكن باسيل وقع في مازق؛ عوّل كثيراً على اقتراع المغتربين معتمداً على الخيال اللبناني الطائفي في المبالغة في أرقام المغتربين حول العالم، وفي اهتماماتهم بانتخابات تجري على بعد آلاف الأميال من مساكنهم. وتسجيل المغتربين كان هزلاً جداً رغم الاستجداء وتمديد المهل. أدرك باسيل أن إمكانية إحداث تغيير ديموغرافي طائفي باقتراع المغتربين لن يتحقّق. لهذا، استعان بوسائل أخرى منها اجترار واضح لمشروع بشير الجميل بكل قبائحه الطائفية والعنصرية والسياسية الخارجية. لكن هذا المشروع يصطدم بواقع سياسي وطائفي مختلف تماماً لما كان الوضع عليه آنذاك. وإسرائيل لا تستطيع، حتى لو أرادت، أن تقتحم لبنان وتحتله متى تشاء لرفع شأن من يتحالف معها؛ هناك في لبنان من يخيفها ويردعها ويحدّ قدرتها على ترجيح الكفّات كما في الماضي. لكن جبران باسيل ماضٍ في مشروع يستعير الكثير من مضامين وشعارات بشير الجميل. ليست مصادفة أن القضاء تحرك في أول عهد عون كي يستدعي المناضل حبيب الشرتوني للتحقيق، أو أن وزير الخارجية حضر تكريماً لبشير الجميل، الذي نعلم اليوم الكثير عن علاقته الذليّة بإسرائيل